التنويع الاقتصادي في الجزائر وإمكانية الاستفادة من التجربة النرويجية

Economic Diversification in Algeria: the Lessons Learned From the Norwegian Experience

بوبكر صابة *
جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري ، الجزائر
boubakeur.saba@univ-constantine2.dz

ناجي بن حسين
جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري ، الجزائر
nadji.benhassine@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام: 10/ 2021/05 **تاريخ القبول: 2021/06/13** **تاريخ النشر: 2021/06/30**

ملخص:

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل دراسة مسألة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للجزائر وهي تنويع الاقتصاد ومعرفة مدى إمكانية الاستفادة من التجربة النرويجية لتحقيق هذا الهدف، منطلقين من فرضية أنه لا يمكن استنساخ تلك التجربة بحذافيرها واسقاطها على الجزائر. للقيام بذلك تم اعتماد نظرية المقارنة المرجعية كإطار نظري لتحديد إمكانية الاستفادة من التجربة النرويجية للوصول بالجزائر إلى تحقيق هدف تنويع اقتصادها. النتيجة التي خلص إليها الباحثان هي أن النرويج لا تمثل النموذج المثالي بالنسبة للجزائر غير أنه يمكن الاستفادة من بعض معالم تجربتها في إدارة مواردها الطبيعية مثل اتباع قواعد الحوكمة، دمج السياسة البترولية في السياسة الاقتصادية، وربط قطاع النفط ببقية مفاصل الاقتصاد الوطني إضافة إصلاح النظام التعاقدي والقانوني الذي يحكم قطاع لمحروقات.

الكلمات المفتاحية: تنويع الاقتصاد، التجربة النرويجية، نظرية المقارنة المرجعية

Abstract:

The present paper aimed at analyzing one of Algeria's most critical issues, which is the diversification of its economy, and the suitability of benchmarking the Norwegian experience to achieve this goal. This research is based on a main hypothesis which is, Algeria cannot duplicate the Norwegian experience. To do so, the authors used the benchmarking theory to determine whether the Norway exhibits the ideal model that Algeria has to imitate if it is to diversify its economy.

---

* المؤلف المرسل

The main conclusion of this paper is that Algeria cannot benchmarking the Norwegian experience, but still can benefit from some of its aspects related to the management of natural resources such as the adopting of governance rules, incorporating the petroleum policy into economic policy, last but not least reforming the legal and contractual system governing the hydrocarbon sector The abstract should not exceed 250 words where reference to the goal of the research, and the most important results reached in two paragraphs.

Keywords:

Diversification, the Norwegian experience, benchmarking theory.

مقدمة:

يمثل النفط إضافة إلى الغاز الطبيعي أهم الموارد الطبيعية التي تزخر بها الجزائر وأحد أهم مكونات الاقتصاد الجزائري حيث تبلغ مساهمة هذا القطاع إلى مجمل الناتج الداخلي الخام ما يفوق 30% كما أنه يساهم بنسبة 98% من إجمالي الصادرات وإيرادات البلاد من العملة الصعبة خلال العقدين الأخيرين وهو ما يجعل الجزائر بلدا ذو اقتصاد ريعي بامتياز. غير أنه ومنذ بداية انخفاض أسعار النفط في منتصف سنة 2014 وما تبع ذلك من انخفاض للإيرادات بالعملة الصعبة وتراجع الجباية البترولية بدأت الدعوات تتزايد حول ضرورة تنويع الاقتصاد والرفع من حصة بقية القطاعات على حساب قطاع الموارد الطبيعية، بل إن البعض يدعو إلى عدم استغلال الموارد الطبيعية أو الاستثمار في استكشاف موارد جديدة وهذا لتجنب تكريس الاعتماد على هذا القطاع مثل ما هو عليه حال الغاز الصخري. نتيجة لذلك فإنه غالبا ما يصرح المسؤولون بأن الوقت قد حان لتنويع الاقتصاد الوطني إيجاد مصادر بديلة للثروة والدخل كما أنه غالبا ما تدور نقاشات بين الباحثين الأكاديميين الذين أبدوا اهتماما كبيرا بهذه المسألة باعتبار أنها من أهم القضايا في الوقت الحالي ولا أدل على ذلك من حجم الأبحاث التي تنشر حول دور النفط وتأثيره على الاقتصاد الوطني وعدد المؤتمرات التي انعقدت لمناقشة السبل الكفيلة بتنويع الاقتصاد والخروج من دائرة الاقتصاد المرتكز على المحروقات.

في هذا الإطار تبرز النرويج كمثال ملهم للمسؤولين وكنموذج معياري يذكر في الأدبيات الاقتصادية للدول التي ترغب في تقليل اعتمادها على تصدير الموارد الطبيعية وتنويع اقتصادها، وهذا نظرا للنجاح الكبير الذي حققته التجربة النرويجية وقدرتها على تفادي الآثار السلبية للتقلبات في الأسواق العالمية. ويتأكد هذا الأمر بالنسبة للجزائر نظرا لتشابه الموارد الطبيعية بين البلدين والتقارب الزمني فيما يخص انطلاق عمليات استخراج النفط والغاز.

إشكالية البحث

من هذا المنطلق فإننا سنحاول من خلال هذا البحث الإجابة على السؤال الرئيسي الموالي والذي يمثل إشكالية البحث:

ما هي الدروس التي يمكن أن تستفيد منها الجزائر، في إطار سعيها نحو تنويع اقتصادها، من تجربة النرويج في إدارة مواردها الطبيعية؟

ويتفرع عن الإشكالية الرئيسية السابقة مجموعة من التساؤولا الفرعية منها:

- ما هي المعالم الأساسية لتجربة النرويج في إدارة مواردها النفطية والغازية؟
- هل يمكن أن تمثل التجربة النرويجية مثالا يمكن للجزائر أن تحتذي به في تنويع اقتصادها؟ وما هي الدروس التي يمكن أن تستفيد منها الجزائر من هذه التجربة.

فرضيات البحث

وللإجابة على التساؤولات السابقة وضعنا الفرضيات التالية:

- ينطلق هذا البحث من فرضية أن وجود الموارد الطبيعية لا يشكل خطرا بحد ذاته وإنما طريقة إدارة واستغلال الإيرادات المالية الناتجة عنها والمؤسسات المكلفة بها هو الذي يحدد الأثر الصافي في النهاية؛
- رغم أن النرويج لا تمثل نموذجا مثاليا للجزائر فيما يخص تنويع الاقتصاد إلا أنه يمكن الاستفادة من تجربتها في عهذا المجال.

أهداف البحث

وتكمن أهداف البحث في:

- تحديد مدى إمكانية استفادة الجزائر- في إطار سعييها نحو تنويع اقتصادها- من تجربة النرويج في إدارة مواردها الطبيعية غير المتجددة؛
- تقييم مدى فاعلية استنساخ التجارب الأجنبية في ظل اختلاف السياق والظروف المرتبطة بها؛
- تحديد الإطار العام للسياسة التي تُمكّن من تحقيق أكبر استفادة من قطاع الموارد الطبيعية وتحقيق هدف تنويع الاقتصاد.

منهج البحث

اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي بشكل عام لدراسة قطاع الموارد الطبيعية وكذلك المنهج المقارن باعتبار أن الدراسة تقوم على المقارنة بين الجزائر والنرويج. هذا عن الإطار المنهجي، أما عن الإطار النظري فقد اعتمد الباحثان بشكل أساسي على المقاربة المؤسساتية في التحليل الاقتصادي وتم في هذا الصدد الارتكاز على نظرية المقارنة المرجعية (المعيارية) benchmarking theory نظرا لكونها الإطار النظري المناسب لتحديد إمكانية الاستفادة من تجربة النرويج.

الدراسات السابقة

احتل موضوع التنويع الاقتصادي حيزا مهما من الأبحاث الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة وهذا لأهميته الكبيرة في تغير هيكلة الاقتصاديات الأحادية. ويمكن عموما تقسيم الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع إلى مجموعتين، المجموعة الأولى هي الدراسات النظرية أو تلك التي حاولت وضع تعريف للتنويع الاقتصادي واقتراح وتطوير مؤشرات لقياسه ومن أبرز هذه الدراسات يمكن أن نذكر دراسات wagner (1993 ; 1998 ; 2000) التي أشار إليها الباحثان في القسم المتعلق بتعريف التنويع الاقتصادي في هذا البحث. كذلك يمكن الإشارة إلى مساهمات كل من Jackson 1984 ; Siegel 1993 ; Malizia والتي أشاروا فيها إلى المقاربات المختلفة المتبعة في دراسة وبحث هذا الموضوع والتي نتج عنها مؤشرات مختلفة لقياس موضوع واحد مثل مؤشر Ogive ومؤشر Gini ومؤشر Herfindahl.

ما يمكن استنتاجه من خلال الاطلاع على هذه المجموعة من الدراسات هو أنه لا يوجد اتفاق حول تحديد معنى مصطلح التنويع الاقتصادي إضافة إلى اختلاف النماذج والمؤشرات المتبعة في قياسه.

أما المجموعة الثانية من الدراسات فهي تلك التي حاولت تقييم أداء بعض الاقتصاديات فيما يخص تحقيق هدف التنويع الاقتصادي، وفيما يلي إشارة إلى بعض الدراسات التي تمكن الباحثان من الاطلاع عليها:

في دراسة للخاطر (2015) أشار المؤلف أن التنويع يتعارض مع طبيعة الدولة الريعية التي تقوم على الحصول على أكبر ريع ممكن من وراء استخراج وبيع الموارد الطبيعية وإعادة توزيعه بحيث تحقق أكبر فرصة للبقاء في الحكم وذلك من خلال تحقيق مكاسب وتوازنات سياسية ما يعاكس مبدأ التنويع الاقتصادي الذي يقوم على أساس تعدد الأنشطة ومشاركة أكبر شريحة ممكنة من الشعب في العمل والحصول على دخل، والذي يمكن هذه الشرائح من تكوين جماعات ضغط تدافع عن مصالحها. حسب الخاطر يكمن الحل لتجاوز هذه الوضعية (أي الدولة الريعية) في تنويع القاعدة الإنتاجية من خلال الاهتمام بالمورد البشري وتدريبه وإصلاح القطاعين العام والخاص.

مع نفس المنطقة الجغرافية تعرض الباحث Hvidt (2013) إلى مسألة التنويع الاقتصادي باعتبارها الحل لمشكلة البطالة والمحافظة على مستوى الحياة العالي الذي اعتاد عليه الخليجيون، بيد أن عملية التنويع الاقتصادي تواجهها عدة عقبات أهما وجود حواجز للتجارة البينية، والتشابه في هيكلة

اقتصاديات الدول الخليجية وغياب الإرادة السياسية لتحقيق هدف التنويع الاقتصادي إما خدمة لمصالحها الضيقة أو ضمانا لإقامة توازنات وعدم المساس بمصالح فئات معينة.

وفي هذا الإطار وفي دراسة حول المملكة العربية السعودية تناول البسام (Albassam, 2015) قضية التنويع الاقتصادي من خلال الخطط الخمسية التسعة التي أقرتها السلطات السعودية والتي شملت الفترة من 1970 إلى 2013. توصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن الاقتصاد السعودي لم يحقق بعد هدف تنويع الاقتصاد رغم مرور أربعة عقود على أول خطة خمسية تضمنت بشكل صريح هذا الهدف ورغم الأموال الطائلة التي أنفقت لهذا الغرض وهي نفس النتيجة التي توصل إليها الباحثان مرزوك وحمزة (2014) في دراستهما حول ممكنات تحقيق التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج والعراق.

حول موضوع التنويع الاقتصادي في القارة الإفريقية حددت دراسة أعدها مكتب الأمم المتحدة المكلف بالاستشارات المعوقات التي تحول دون تحقيق هدف التنويع الاقتصادي وهي التركيز على قطاع واحد وعدم القدرة على الانتقال إلى قطاعات أخرى، إضافة إلى الحواجز التي تقف في وجه التجارة بين الدول الإفريقية وعدم القدرة على الحصول على التمويل اللازم من الأسواق المالية الدولية فضلا عن البيروقراطية وبطء الإجراءات الذي يميز معظم الدول الإفريقية.

فيما يخص التنويع الاقتصادي في الجزائر يمكن أن نذكر دراسة للباحث بوكلية حسان (Bouklia-Hassane, 2013) تناول فيها موضوع التنويع الاقتصادي وعلاقته بالنمو الاقتصادي باستعمال نموذج RMSM-X المطور من طرف البنك العالمي بالتطبيق على المعطيات الخاصة بالاقتصاد الجزائري مثل مبالغ الاستثمارات المطلوبة لتغيير هيكلة الاقتصاد الجزائري، حجم الإيرادات الجبائية، الانفاق الجاري وتراكم رأس المال وغيرها. توصل الباحث إلى أن عملية التنويع الاقتصادي لن تستمر في المستقبل وهذا بسبب الظروف المبدئية غير الملائمة والبيئة غير المواتية للتنويع الاقتصادي والأرجح ان الباحث هنا يقصد الجانب المؤسساتي وطريقة الحكم.

في هذا الإطار وقف هذا البحث على عدم دقة العديد من الكتابات التي تدعو إلى تطبيق تجربة النرويج في تنويع اقتصادها وهذا لأن الاقتصاد النرويجي كان بالأساس اقتصادا متنوعا ولا يعتمد على قطاع واحد لخلق الدخل والثروة. جاءت الدراسة الحالية مختلفة عن الدراسات السابقة ومكملة لها من حيث أنها هدفت بالأساس إلى دراسة جدوى استنساخ التجارب الأجنبية المتعقلة بالتنويع

وتنفيذها محليا وهذا بالتطبيق على الجزائر والنرويج. كما تتميز الدراسة الحالية بتحديد الإطار النظري للتحليل وهذا وفق نظرية المقارنة المرجعية (المعيارية) benchmarking theory.

خطة البحث

تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاثة أقسام أساسية، فدمنا في القسم الأول الإطار النظري لمفهزم التنويع الاقتصادي، وقي القسم الثاني طبقنا نظرية المقارنة المرجعية لمعرفية إذا كان بالإمكان استنساخ التجربة النرويجية وتطبيقها على الواقع الاقتصادي الجزائري، وفي القسم الأخير تطرقنا إلى الدروس التي يمكن أن تستفيد منها الجزائر من تجربة النرويج.

أولا: التنويع كحتمية اقتصادية

في حقيقة الأمر لا يوجد تعريف واحد متفق عليه حول معنى التنوع[*]، بل يختلف المقصود بهذا المصطلح حسب التخصص العلمي (Hvidt, 2013, p 4). وكذا حسب المقاربة المتبعة في تعريف وقياس التنويع (Wagner and Deller, 1993, pp 2-6). فمن الباحثين من يضيق نطاق تعريف هذا المصطلح ليحصره في توزيع اليد العاملة على القطاعات الاقتصادية، ويكون التنويع بهذا يعني "اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج" (مرزوك وحمزة، 2014، ص 57)، ومنهم من يربط التنويع بالتصنيع، أي ضرورة تطوير القطاع الصناعي بخلق صناعات مترابطة في الحلقات الأمامية والخلفية (Wagner and Deller, 1998, p 543).

بصورة عامة ينصرف مفهوم التنويع إلى تنويع الاستثمارات في قطاعات مختلفة وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا (مرزوك وحمزة، 2014، ص 57). كما أن من معاني التنويع أيضا اتاحة الفرصة للقطاع الخاص والتقليل من دور القطاع العام وذلك للفروق الواضحة في الكفاءة (مرزوك وحمزة، 2014، ص 57) وهذا من خلال الانتقال من الاقتصاد المركزي المخطط إلى نظام اقتصاد السوق. إن الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق يتطلب توفر مؤسسات سياسية وتنظيمية ذات حكامة، وهو الأمر الذي لم يتحقق في معظم الدول النامية، وهو الأمر الذي يفسر الأداء الضعيف لمعظم هذه الدول في هذا المجال (Addison and Baliamoune-Lutz, 2006, p 1039; Onayemi, and Ishola, 2009, p 210).

[*]. للمزيد حول الجوانب النظرية المرتبطة بالتنوع والتنويع والمعاني المنوطة بالمصطلحين يمكن الرجوع إلى Wagner (2000).

تبرز أهمية التنويع بشكل خاص بالنسبة للدول المعتمدة على تصدير الموارد الطبيعية التي تتميز بخصائص أهمها الندرة وقابليتها للنضوب، تقلب أسعارها في الأسواق الدولية، و تزايد حصتها على حساب بقية القطاعات الاقتصادية (Hvidt, 2013, p 10). لذا فمن المهم أن تعمل حكومات الدول المصدرة على التقليل بقدر الإمكان الاعتماد على الموارد الطبيعية للحصول على العملة الصعبة وعلى إيرادات للميزانية (UN, 2010, p 26).

تجدر الإشارة إلى أن التنويع لا ينشأ من فراغ وإنما يجب توفر البيئة الملائمة لعمله وهي (مرزا، 2013، ص 25):

1. ضرورة تحقيق استقرار على المستوى الاقتصادي الكلي من خلال تطبيق السياسات النقدية والمالية وسياسات سعر الصرف المناسبة؛
2. ضرورة وجود المؤسسات الكَفُؤة اللازمة لتنفيذ برامج التنويع.

نقطة أخرى يجب التطرق إليها وهي أن قطاع الموارد الطبيعية يمكن أن يساهم في تنويع الاقتصاد وذلك عن طريق استثمار إيرادات تصدير تلك الموارد في رأس المال البشري (التعليم والتدريب) لتنمية قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات وغيرها من القطاعات أو عن طريق انشاء صناديق الثروة السيادية التي تهدف أساسا إلى تنويع الإيرادات أو فصلها عن الاقتصاد الوطني حتى لا يتأثر بالتقلبات التي تعرفها أسعار الموارد الطبيعية ولتفادي المشاكل التي تعاني منها معظم الدول ذات الاقتصاد أحادي التصدير (شكوري، 2012، ص 116).

ثانيا تطبيق نظرية المقارنة المرجعية في تشخيص وتحليل التجربة النرويجية

غالبا ما تُذكر النرويج في الأدبيات الاقتصادية الخاصة بإدارة الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة وهذا نظرا للنجاح الكبير الذي الذي حققته للنرويج في هذا المجال، حيث استطاعت تحقيق إدارة مستدامة لهذه الموارد مع حسن استثمار إيرادات تصديرها كما تجنبت أي تأثير سلبي للموارد الطبيعية على اقتصادها، دون أن ننسى اهتمامها الكبير بالبيئة البحرية وهذا لأهميتها في قطاع الصيد البحري الذي يعد من أهم قطاعات الاقتصاد النرويجي. هذا النجاح لاقى اهتمام الباحثين الأكاديميين، والسياسيين وصناع القرار الذين دأبوا على دراسة هذه التجربة محاولين معرفة أسباب نجاحها وتطبيقها في البلدان الأخرى الغنية بالموارد الطبيعية، وهذا يتجلى في العدد الكبير من

الدراسات والأبحاث المنشورة حول تجربة النرويج، فضلا عن توفر المعلومات والاحصائيات حول الاقتصاد النرويجي وقطاع النفط والغاز بها، فمديرية الموارد البترولية النرويجية تحوز وتنشر معلومات جيولوجية مفصلة حول الحقول المكتشفة المستغلة وغير المستغلة كما أن شركة Equinor (Statoil سابقا) تنشر نتائجها المالية بصفة دورية كما توفر معلومات حول أنشطتها عبر مختلف فروعها في العالم (باستثناء المعلومات التجارية السرية). كما أن المواقع الإلكترونية للحكومة النرويجية توفر قدرا لا بأس به من المعلومات والاحصائيات حول قطاع المحروقات النرويجي[*].

نظرا للتشابه الكبير بين النرويج والجزائر من حيث الموارد الطبيعية التي يزخر بها البلدان (النفط والغاز) ونظرا لتقارب الفترة الزمنية التي بدأ فيها انتاج واستخراج النفط والغاز في البلدين (بداية السبعينات في النرويج تزامن ذلك مع تأميم المحروقات في الجزائر) فإنه غالبا ما تذكر النرويج من طرف المراقبين والمهتمين بالشأن الاقتصادي في وسائل الاعلام كمثال يجب الاحتذاء به من قبل الجزائر من أجل حسن إدارة ثروتها النفطية والغازية والاستثمار الأمثل للإيرادات المالية بغية تحقيق هدف تنويع الاقتصاد الوطني والخروج من الوضعية الاقتصادية التي تعرفها وهي الاعتماد شبه المطلق على قطاع المحروقات.

إن ما يدعو إليه هؤلاء هو إعادة تطبيق السياسية النرويجية في قطاع المحروقات، أو بعبارة أخرى استنساخ التجربة النرويجية في الجزائر. وهذا ما أثار خلافا وجدلا بين بعض الأكاديميين من جهة والحكومات وصناع القرار من جهة أخرى حول جدوى وإمكانية تطبيق سياسية أجنبية محليا سواء على المستوى الكلي أو القطاعي[±]. وبهذا الخصوص تبرز نظرية المقارنة المرجعية أو النموذجية (benchmarking theory) كإطار نظري يفسر اللجوء إلى دراسة تجارب الآخرين (سواء شركات، قطاعات اقتصادية، سياسات حكومية) ويدرس إمكانية تطبيقها محليا.

يجب أن ننوه بداية أن هذه النظرية والطريقة في الإدارة بدأ تطبيقها على مستوى الشركات الخاصة من أجل تحديد أحسن أداء في مجال معين والعمل على تحسينه في المستقبل (Wireman, 2004, p 32). وتوسع هذا المفهوم وتطورت هذه النظرية لتشمل كذلك المؤسسات التابعة

* عكس التجارب الحديثة (إندونيسيا وماليزيا) التي تتميز بقلة عدد الدراسات التي تناولتها بالبحث والتحليل، وغني عن الذكر صعوبة الحصول على بعض الأرقام والاحصائيات، وهو ما ينطبق على الجزائر أيضا.

± . من الأمثلة على ذلك فرض سياسات الاقتصاد الحر على الدول النامية من طرف هيئات بروتن وودز.

للقطاع العام سواء المؤسسات الاقتصادية أو المؤسسات ذات الطابع الإداري (Zairi, 1998, p 215; Passi, 2005, p 18).

بالنسبة للجزائر فإنه وطبقا للمادة 18 من دستور سنة 2016 فإن باطن الأرض، المقالع والمناجم، الموارد الطبيعية للطاقة تعتبر ملكية عامة تعود للمجموعة الوطنية (قانون 16-01، 2016، ص 8). وحسب قانون المحروقات 13-01 المعدل والمتمم لقانون المحروقات 05-07 فإن مهام إعداد السياسة العامة في قطاع المحروقات تكون من اختصاص وزارة الطاقة، والإشراف على العمليات في هذه القطاع يكون من اختصاص الوكالة الوطنية لتثمين المحروقات مع ضرورة الحصول على موافقة وزارة البيئة، إضافة إلى ضرورة مشاركة الشركة الوطنية سوناطراك في كل المشاريع التي تنفذها شركات أجنبية (قانون 13-01، 2013، ص 7؛ ص 18). هذه النصوص القانونية والعدد الكبير من الأجهزة الحكومية التي تشرف على هذا القطاع والمسؤولية الملقاة على عاتق الشركة الوطنية سوناطراك التي تعتبر مؤسسة اقتصادية عمومية يدل على أن هذا القطاع يحظى باهتمام ومتابعة اهتمام صناع القرار لما له من أهمية للاقتصاد الوطني وهو بذلك يقع ضمن حدود القطاع العام (عوابدي، 204، ص 320).

وهذا ما ينطبق عل قطاع المحروقات في النرويج أيضا إذ ورغم الخصخصة الجزئية لشركة Equinor إلا أن هذا القطاع ما زال تحت إشراف عدة وزارات ويخضع للرقابة البرلمانية المباشرة في كل تفاصيله (القاسم، 2010، ص 278).

وعليه يمكن أن تطبق هذه النظرية لدراسة جدوى وإمكانية الاستفادة من تجربة النرويج في تنويع الاقتصاد الجزائري كما يمكن للمسؤولين في الجزائر تبنيها، من حيث المبدأ، لتحقيق الهدف سابق الذكر. لكن بداية يجب التأكيد على نقطة مهمة جدا وهي أن هذه الطريقة في الإدارة وهذه الاستراتيجية ليست الحل السحري لجميع المشاكل. بهذا الشأن يشير كل من Dolowitz و Marsh (2000) إلى ثلاثة عوامل أساسية تؤثر بشكل كبير على نجاح أو فشل الاستفادة من سياسة أجنبية وهي:

- حجم المعلومات المتوفرة عن تجربة دولة أو شركة معينة؛
- النسخ غير الكامل أي إهمال الظروف التي ساهمت في نجاح تجربة معينة؛

- النسخ غير الملائم أي عدم الأخذ بعين الاعتبار اختلاف الظروف الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية والسياسية.

بالتطبيق على الجزائر نجد أن:

- القائلين بضرورة الاستفادة من تجربة النرويج أغفلوا حقيقة مهمة وهي أن النرويج كانت قبل البدء في عمليات استخراج البترول دولة ذات اقتصاد متنوع يتكون من قطاع الموارد الطبيعية المتجددة (مياه، أخشاب) وغير المتجددة (نفط وغاز) إضافة إلى قطاع الصناعة (خاصة صناعة السفن) والخدمات المرتبطة بها مثل النقل البحري والنهري الذي تتمتع فيه النرويج بخبرة كبيرة (القاسم، 2010، ص 282) هذا يدل على قلة المعلومات لدى هولاء حول تجربة النرويج؛

- بدأت النرويج عمليات الاستخراج في الوقت الذي شهدت فيه أسعار النفط ارتفاعا كبيرا (القاسم، 2010، ص 68)، على عكس الكثير من الدول التي كانت تبيع نفطها بالسعر الذي تحدده شركات النفط العالمية (اليوسف، 2015، ص 246؛ Baaij, 2011, p 814). وهو ما جنبها الكثير من الآثار السلبية ومكنها من الحصول على إيرادات مهمة؛

- فضلا عن هذا، استفادت النرويج من موقف الدول الصناعية فيما يخص تنويع مصادر الإمداد باعتبار أنها ليست من بلدان الشرق الأوسط وليست عضوا في منظمة الأوبك (Brundtland, 1988, p 103). النقطتين السابقتين تدلان على إهمال الظروف التي ساعدت على نجاح تجربة النرويج؛

- كما أنها تتمتع باستقرار اقتصادي وسياسي ومستوى متقدم من الديمقراطية وحوكمة المؤسسات (Larsen, 2005, p 84; Thurber et al, 2011, p 5367) ولم تشهد نزاعات وحروب على الموارد الطبيعية بل تعرف توافقا وطنيا حول كيفية استغلال الثروات الطبيعية وكيفية استثمار إيراداتها. على عكس من ذلك فإن الجزائر غالبا ما تحتل مراكز متأخرة في تقارير الحوكمة الدولية حيث تسجل دائما نتائج منخفضة في المساءلة، دور القانون، محاربة الفساد والاستقرار السياسي (World Bank, 2016, p 17). إن السياسات المتبعة لا تعمل في فراغ وإنما في ظل بيئة اقتصادية، قانونية وسياسية غالبا ما تكون مختلفة من بلد إلى الأخر وغالبا ما تهمل من طرف المسؤولين الذين يركزون على

نتائج تلك السياسات وليس على العوامل التي أدت إلى نجاحها (Stapenhurst, 2009, p 154)؛

- هذا يفتح الباب لطرح التساؤل حول مدى مصداقية أو صحة اتخاذ النرويج كنموذج معياري فيما يخص تنويع الاقتصاد فالنرويج رغم تزايد أهمية قطاع الموارد الطبيعية وبصفة خاصة النفط والغاز (Brundtland, 1988, p 104)، إلا أنها تبقى دولة متقدمة بكل المقاييس، وهي ضمن الدول التي تعتمد على الابتكار والابداع لخلق الثروة (WEF, 2016, p 38).

وبالتالي فالحديث عن تجربة النرويج في تنويع اقتصادها يشوبه عدم الدقة، ولكن هذا لا يعني عدم إمكانية الاستفادة من تجربة النرويج مطلقا، على العكس تشكل تجربة النرويج في إدارة مواردها الطبيعية مرجعا مفيدا يمكن الاستعانة به والاستفادة منه (كل دولة حسب ظروفها). هذا ما سنتناوله في العنصر الموالي.

ثالثا. الدروس المستفادة من التجربة النرويجية

توجد عدة إجراءات أو أبعاد يستطيع أن يستقريها الباحث من الأدبيات الاقتصادية حول التنويع الاقتصادي وحول تجربة النرويج والتي يمكن أن تشكل إطارا يمكن الاستفادة منه والاستدلال به في تنويع الاقتصاد الجزائري. ومن بين هذه الإجراءات نذكر تبني قواعد الحوكمة، ودمج السياسة البترولية في السياسية الاقتصادية، ربط قطاع النفط والغاز ببقية القطاعات؛ ووضع النظام التعاقدي المناسب. تجدر الإشارة إلى أن الأبعاد السابقة مرتبطة ببعضها ولا تعمل بصورة منعزلة عن بعضها البعض، ولذلك سيتم التطرق إليها بالتفصيل لتحليل جوانب الموضوع.

1.اتباع قواعد الحوكمة

اعتماد قواعد، قيم ونظم جديدة تستند إلى مبادئ الديمقراطية، الشفافية والمساءلة، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون تترجم إلى بناء مؤسسات جديدة وإدارات عامة مخالفة تماما تتجنب السلوكيات الخاطئة التي تؤدي إلى عدم الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وإيرادات بيعها مثل

الحصول على أكبر ريع في أقل فترة زمنية ممكنة*، تقديم الصفقات على أساس التفاوض المباشر وكذا استعمال الأموال العمومية في تحقيق أهداف شخصية أومكاسب سياسية، هذا من جهة ومن جهة أخرى تقلل قواعد الحوكمة إلى حد كبير من احتمال رفض الحكومات لفكرة تنويع الاقتصاد باعتبارها تهدد سلطتها وقوتها (Wiig and Kolstad, 2012, pp 200-201). بعبارة أخرى فقواعد الحوكمة الجيدة توفر الإرادة السياسية اللازمة لخلق بيئة أعمال مناسبة تتميز بتساوي الفرص، المنافسة، الابتكار والابداع وهو ما يساهم في تنويع الاقتصاد. كما تؤدي أيضا إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وهو ما يجنب الحكومة جهدا وأموالا توجه لفض النزاعات الداخلية وخير مثال على ذلك ما عانته العديد من الدول الإفريقية التي عملت على استغلال الثروات الطبيعية وتوزيع ريعها على أساس عرقي أو ديني (Thies, 2009, p 487; Amalric, 1999, p 67).

إذا، فحسن حوكمة وإدارة الموارد الطبيعية يقلل من اعتماد السلطات العمومية عليها كمصدر للعملة الصعبة، والايرادات الجبائية وعدم الحاجة لفرض ضرائب على المواطنين وما يقتضيه هذا من ضرورة المساءلة والمحاسبة، بعبارة أخرى هذه القواعد تمنع زيادة أهمية قطاع الموارد الطبيعية وهو ما يفسح المجال لبقية القطاعات لتحظى باهتمام الحكومة والمستثمرين.

2. إدماج السياسة المتبعة في قطاع النفط والغاز كجزء من السياسة الاقتصادية

تتحدد السياسة البترولية في النرويج بناءً على اقتراح من وزارة النفط يناقش مع عدة وزارات أخرى كالمالية والاقتصاد والتخطيط والبيئة، لتكون بذلك السياسة النفطية جزءا من السياسة الاقتصادية للبلد ككل، مع ضرورة مناقشتها والمصادقة عليها من طرف أعضاء البرلمان، وإدخال التعديلات الضرورية إن لزم الأمر.

أما في الجزائر فإن الاستثمارات الموجهة لقطاع المحروقات كانت تقررها السلطات التنفيذية وبالضبط وزارة الطاقة ومديرياتها المركزية كل حسب اختصاصها (Benchikh, 2006, pp 4-5) دون التنسيق مع بقية الوزارات ودون المرور بالمجلس الوطني للطاقة ودون عرض السياسة الطاقوية على أعضاء البرلمان للموافقة عليها وهذا يدل على هيمنة السلطات التنفيذية التي كرست سيطرة هذا القطاع على بقية القطاعات (شرابي، 2004، ص ص 22-24؛ Temmar, 2015, p 24).

* . السعي للحصول على أكبر ريع لا يميز سلوك الحكومة لوحدها وإنما يميز كذلك سلوك القطاع الخاص الذي يركز على الاستيراد وتوريد السلع والخدمات للحكومة. Abbass (2012)

3. ربط قطاع النفط ببقية القطاعات

هدفت السلطات النرويجية منذ البداية إلى تبني رؤية واضحة ووضع استراتيجية تخص قطاع النفط والغاز تهدف أساسا إلى مساهمة هذا القطاع في خلق قيمة مضافة جديدة في مختلف مجالات الاقتصاد إضافة إلى كونه مصدرا للحصول على العملة الصعبة وذلك بتشجيع الشركات النرويجية على تقديم الخدمات التي يحتاجها هذا القطاع بالإضافة إلى صنع المعدات اللازمة لاستخراج النفط والغاز بما يتناسب مع جيولوجيا النرويج. وفي هذا الإطار أيضا ألزمت السلطات النرويجية الشركات الأجنبية بالقيام على الأقل بخمسين بالمائة 50% من الأبحاث لدى المخابر والجامعات النرويجية بمشاركة باحثين نرويجيين وذلك من أجل رفع قدرة الكوادر الوطنية (القاسم، 2010، ص 366).

أما في الجزائر وبسبب ضعف القاعدة الصناعية ورغبة السلطات في الاضطلاع بعمليات الاستخراج والاستغلال لم يكن لديها بديل سوى التفاوض مع الشركات الأجنبية من أجل إقامة المصانع والبنية التحتية الخاصة بالنفط والغاز. والاستمرار في العمل بهذه السياسات لفترة طويلة مع عدم نجاح الاستراتيجيات الصناعية المتبعة في الجزائر (زوزي، 2010، 176؛ زرقين، 2009، ص 188) أدى إلى تكريس هذا الوضع وإلى انفصال قطاع النفط والغاز عن بقية مفاصل الاقتصاد الجزائري بحيث لا يؤثر فيه إلا من خلال قنوات الجباية وإيرادات التصدير (بن الشيخ، 2015، ص 11 ؛ Alvarez, 2010, p 6340). وفيما يخص مراكز الأبحاث والجامعات لم يحدث – حسب علم الباحثين–أن تعاقدت الشركات الأجنبية مع مخابر جزائرية من أجل القيام بالأبحاث اللازمة لعمليات استخراج واستغلال النفط والغاز. كما أن الجزائر لم تطور لحد الآن القدرات العلمية والتقنية اللازمة لتقييم مصادرها النفطية والغازية حيث لا تزال تعتمد على الخدمات التي تقدمها الشركات الاستشارية الأجنبية.

يري عدد من الباحثين أن الخطوة التي أقدمت عليها النرويج بالمشاركة الوطنية في الصناعة البترولية تعزى إلى كونها بالأساس دولة ذات اقتصاد متنوع وذات خبرة في المجال الصناعي، بعبارة أخرى إنها دولة لها الاستعداد لخوض تجربة العمل في مجال المحروقات بمشاركة الشركات الأجنبية ذات الخبرة. أما قرار الجزائر بإنشاء الشركة الوطنية سوناطراك منذ البدايات الأولى للاستقلال والعمل على تقليص الشركات الأجنبية وتأميم أعمالها، وأصولها في الجزائر فلم يكن بالقرار الصائب حسب تلك الأدبيات (Marcel and Heller, 2012, pp 22-23). ولكننا نرى أن متطلبات

السياسات التنموية التي اتبعتها الجزائر تبرر هذه السياسات في تلك المرحلة حتى تفرض الدولة سيادتها على ثرواتها الطبيعية وتتخلص من هيمنة الشركات الأجنبية خاصة الفرنسية منها.

4. فصل عائدات تصدير النفط والغاز عن الميزانية

على العكس تماما من سياسة ربط قطاع النفط والغاز ببقية قطاعات الاقتصاد النرويجي، عملت السلطات النرويجية على فصل عائدات تصدير المحروقات عن بقية عائداتها المالية وعدم ضخها في الاقتصاد لتجنب الاعتماد عليه كمصدر للريع والوقوع فيما وقعت فيه جارتها هولندا (Tsani, 2013, p 182). ولتنفيذ هذه الرؤية أسست الحكومة النرويجية سنة 1990صندوق التقاعد* تحول إليه عائدات تصدير النفط والغاز وذلك من أجل:

1. حماية الاقتصاد النرويجي من التذبذبات التي تحدث في الأسواق العالمية؛
2. ومشاركة عائدات النفط مع الأجيال القادمة وتحويلها إلى أصول مدرة للدخل، حيث لا يسمح للحكومة بالسحب من هذا الصندوق إلا في حدود العجز في الميزانية غير النفطية كما لا سمح لهذا الصندوق باستثمار أمواله إلا خارج النرويج.

أما الجزائر فإنها بحكم ظروفها كدولة نامية وحاجتها لتمويل برامجها التنموية لم يكن لديها بديل سوى الاعتماد على عائدات المحروقات من أجل تمويل مخططات التنمية الاقتصادية ودفع المديونية الخارجية (شرابي، 2004، ص 46). ولقد تأخرت فكرة إنشاء صندوق سيادي في الجزائر إلى سنة 2000 وذلك بموجب قانون الميزانية التكميلي القاضي بتحويل فائض العائدات النفطية إلى حساب خاص في الخزينة من أجل تمويل العجز في الميزانية وتسديد المديونية العامة الداخلية والخارجية (بوفليح، 2004، ص 240). لكن ما يلاحظ هو أن هذا الصندوق لا يخضع لرقابة البرلمان وهوما يتيح الحرية المطلقة للحكومة في التصرف بأموال الصندوق (بوفليح، 2011، ص237) وهو ما يمكن أن يؤدي إلى إضعاف رغبة المسؤولين في تنويع الاقتصاد مادام بإمكانهم الحصول على الأموال بكل سهولة ودون الحاجة إلى مناقشة الأمر مع البرلمان.

عموما يعتبر انشاء صناديق سيادية مثل صناديق تقاعد أو صناديق الثروة القومية إجراء جيدا من شأنه أن يساهم في تعزيز الحوكمة وتحسين نوعية المؤسسات إضافة إلى تجاوز الآثار السلبية لظاهرة

* . حولت الأموال إلى هذا الصندوق لأول مرة سنة 1996.

لعنة الموارد الطبيعية بصفة خاصة (Tsani, 2013, p 188). بشرط إدارة هذه الصناديق بشافية في ظل احترام قواعد الحوكمة وإلا سيحدث العكس.

5.النظام التعاقدي المناسب

اختارت النرويج نظام عقود الامتيازات وهذا لأنها فضلت أن لا تضيع الوقت في وضع قوانين مفصلة في قطاع المحروقات خاصة مع البدايات الأولى للاكتشافات والتي كانت الحكومة النروجية تتعامل معها بحذر خاصة وأن النرويج لم تعرف قبل ذلك بأنها بلد نفطي، بعبارة أخرى أرادات الحكومة النرويجية أن تتحمل الشركات الأجنبية جميع المخاطر في المراحل الأولى لهذه الصناعة، زيادة على قوة الحكومة النرويجية وقدرتها على التفاوض وحماية مصالح مواطنيها أمام الشركات الأجنبية صاحبة الخبرة العريقة في مجال المفاوضات القانونية (Ramírez-Cendrero and Wirth, 2016, p 90). ولقد لاقى هذا القانون استحسانا من الشركات العالمية خاصة وأن عقود الامتياز تتيح لها ملكية النفط والغاز وهو ما يرفع من قيمة أسهمها في الأسواق المالية، لذا فقد كان توافدها على النرويج كبيرا.

أما في الجزائر فقد كان قطاع المحروقات محكوما بقانون البترول الصحراوي بموجب اتفاقيات ايفيان التي عدلت بعض بنودها المتعلقة بالنفط والغاز بعد وصول الرئيس الراحل هواري بومدين إلى السلطة سنة 1965 (أبو العلا، 1996، ص 114). ولأن بنود اتفاقيات ايفيان وقانون البترول الصحراوي لم يكن في صالح الجزائر التي لم تتجاوز صلاحياتها سوى فرض الضرائب على الشركات العالمية فقد أصدرت السلطات العليا قرار تأميم المحروقات سنة 1971 الذي تضمن تأميم الغاز، النقل البري وتسقيف حصة الشركات الأجنبية عند 49% ،لكن لم يتم إصدار قانون للمحروقات إلا في سنة 1986 وذلك بإصدار القانون 86-14 الذي ينظم قطاع المحروقات ويضبط العلاقة بالشركات الأجنبية من خلال منحها حق اختيار نوع العقد الذي يناسبها أي عقود تقاسم الإنتاج، عقود الخدمات وغيرها (بوحنية، 2013، ص 149). ويعود ذلك أسباب تتعلق بالتغيرات الحاصلة في الأسواق العالمية وبأداء قطاع المحروقات داخليا، وقد تم تعديل هذه القوانين عدة مرات كان أولها سنة 1991 بإصدار القانون 91-21 المعدل والمتمم لقانون 86-14. ثم أصدر قانون 05-07 سنة 2005 الذي عدل بدوره بعد حوالي سنة من صدوره بالأمر الرئاسي 06-10 في سنة 2006. في سنة 2013 أصدر آخر قانون للمحروقات وهو القانون 13-01 المعدل والمتمم لقانون 05-07.

بناءً على اقبال الشركات الأجنبية على الاستثمار في الجزائر وعدد العقود الموقعة يمكن القول أن النظام التعاقدي المناسب الذي يضمن مصالح الجزائر ويتيح لها مشاركة فعلية في عمليات الاستخراج وإدارة الثروة النفطية والغازية ويلقى في نفس الوقت استحسانا وقبولا من طرف الشركات الأجنبية هو نظام عقود تقاسم الإنتاج ونظام تقديم التراخيص من خلال المناقصات الدولية التي تتميز بالشفافية وتتيح فرصا متساوية لجميع الراغبين في الاستثمار في قطاع المحروقات.

خاتمة

من خلال ما تناولناه في سياق هذا البحث وبعد تحليل مختلف عناصره توصلنا إلى عدة نتائج والتي سنورد على ضوئها بعض الاقتراحات بالنسبة للجزائر.

- عدم وجود اتفاق حول مفهوم التنويع لكن يمكن القول اجمالا أنه يعني تفادي الاعتماد على قطاع واحد لتجنب التقلبات والأزمات التي قد تحدث في هذا القطاع؛
- تعد النرويج بحق بلدا رائدا في مجال إدارة الموارد الطبيعية المتجددة منها وغير المتجددة؛
- فيما يخص التنويع لا تمثل النرويج بالنسبة للجزائر التجربة النموذجية التي يجب الاحتذاء بها لأنها بالأساس بلد ذو اقتصاد متنوع ولاختلاف ظروف البلدين من حيث مستوى التطور الاقتصادي والثقافة القانونية والسياسية السائدة، إلا ان المعالم الأساسية لسياستها في قطاع النفط والغاز يمكن أن تشكل مرجعا يمكن الاستناد إليه لتحقيق هدف تنويع الاقتصاد. هذه النتيجة تثبت صحة الفرضية التي تنص على أن النرويج لا تمثل النموذج المثالي الذي يمكن أن تقتدي به الجزائر؛
- تفعيل قواعد الحوكمة وتطبيق قواعد الحكم الراشد يشكل الخطوة الأولى في بناء البيئة المؤسساتية التي تسمح بالاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية؛
- قواعد الحوكمة ووجود بيئة مؤسساتية قوية يسمح بتفادي الآثار السلبية التي يمكن أن تنتج عن استخراج واستغلال الموارد الطبيعية وذلك من خلال الحد من سلوك البحث عن أكبر ريع (الدولة الزبائنية) وكذلك إيجاد الإرادة السياسية لدى السلطات من أجل تنويع الاقتصاد وهذا يؤيد الفرضية المتعلقة بالدور الإيجابي للموارد الطبيعية؛
- يمكن أن تفيد الموارد الطبيعية في التنويع وذلك باستثمار إيرادات تصدير تلك الموارد في رأس المال البشري، والصناعات والاستثمار في القطاعات ذات الميزة التنافسية؛

- مراعاة الشفافية والمساءلة ونشر كل المعلومات المتعلقة بقطاع المحروقات، هي الدروس الأساسية التي يمكن للجزائر الاستفادة منها وتطبيقها في حالة وجود الإرادة الحقيقة للتغيير؛
- وجود بيئة مؤسساتية يعتبر شرط أساسي للاستفادة من الموارد الطبيعية من جهة وتحقيق هدف تنويع الاقتصاد من جهة أخرى.

نظرا للدور الكبير الذي تلعبه إيرادات المحروقات في الميزانية العامة وفي تحقيق التوازنات الخارجية، ولاستحالة الفصل النهائي لهذه الإيرادات عن الاقتصاد بصورة مفاجئة فإنه يجب العمل على:

- السحب التدريجي لهذه الإيرادات من الاقتصاد الوطني من خلال خطة إستراتيجية طويلة الأجل؛
- استثمار هذه الأموال المقتطعة عن طريق شراء أصول شركات أجنبية للاستفادة من خبرتها والتكنولوجيا المتوفرة لديها؛
- بالنسبة للأموال التي تضخ في الاقتصاد الوطني فيجب العمل على تخصيصها التخصيص الأمثل وذلك باستثمارها في التعليم وإقامة البنية التحتية المناسبة للصناعات التي تتميز فيها الجزائر بمزايا تنافسية،
- الإصلاح الجذري للإدارة العمومية باعتبارها الجهة المكلفة بإدارة التنمية؛
- ضرورة وجود توافق سياسي حول كيفية إدارة الثروات الوطنية.

قائمة المراجع

أبو العلا، يسري محمّد، (1996). مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقاتها على التشريع الجزائري، دار النهضة العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

الخاطر، خالد بن راشد، (2015). *تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون*، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، قطر.

القاسم، فاروق، (2010). النموذج النرويجي: إدارة المصادر البترولية، سلسلة عالم المعرفة 373، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الكويت.

اليوسف، يوسف خليفة، (2015). الاقتصاد السياسي للنفط: رؤية عربية لتطوراته، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

بن الشيخ، توفيق، (2015). الروابط لقطاع النفط والغاز الجزائري: تحليل الارتباطات والمضاعفات، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات البيئية القُطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، سطيف، الجزائر.

بوحنية، قوي، (2013). قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهانات المتضاربة: قراءة في تطور الأطر القانونية والمؤسساتية لقطاع المحروقات في الجزائر، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، (9)، 145-161.

بوفليح، نبيل، (2004). صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لتعديل الميزانية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، (1)، 237-263.

بوفليح، نبيل، (2011). دور الصناديق السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية: الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر العاصمة، الجزائر.

زرقين، عبود، (2009). الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، (45)، 160-180.

زوزي، محمد، (2010). استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، (8)، 167-180.

شرابي عبد العزيز، (2004)، الاقتصاد الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

شكوري، سيدي محمد، (2012). وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي: دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

عوابدي، عمار، (2014). القانون الإداري، الجزء الأول: النظام الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر العاصمة، الجزائر.

قانون رقم 13-01 المعدل والمتمم لقانون المحروقات 05-07، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50 ليوم 19 يوليو 2005.

قانون رقم 16-01 المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14 ليوم 7 مارس 2016.

قانون رقم 86-14 المتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات ونقلها بالأنابيب، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35 ليوم 27 أوت 1986.

قانون رقم 91-21 المعدل والمتمم لقانون المحروقات 86-14، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 63 ليوم 7 ديسمبر 1991.

مرزا، علي، (2013). العراق والآفاق الاقتصادية، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الأول لشبكة الاقتصاديين العراقيين، 30 مارس-أفريل، بيروت، لبنان.

مرزوك، عاطف لافي وحمزة، عباس مكي، (2014). التنويع الاقتصادي: مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحققه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، 10(31)، 56-81.

Addison, Tony, Baliamoune-Lutz, Mina, (2006). Economic reform when institutional quality is weak :The case of the Maghreb, Journal of economic modeling, 28(9), 1029-1043.

Albassam Bassam. A, (2015). Economic diversification in Saudi Arabia:Myth or reality? Resources policy, (44), 112-117.

Alvarez, Alejandra Machin, (2010). Rentierism in the Algerian economy based on oil and natural gas, Energy Policy, 38(10), 6338-6348.

Amalric, Franc, (1999). Natural Resources, Governance and Social Justice, Development, 42(2), 5-12.

Baaij, Marc et al, (2011). The dynamics of superior performance among the largest firms in the global oil industry, 1954-2008, industrial and corporate change, 20(3), 789-824.

Benchikh, Madjid, (2006). La nouvelle loi pétrolière Algérienne: direction publique et économie du marché L'Année du Maghreb, DOI : 10.4000/anneemaghreb.103

Bouklia-Hassane, Rafik, (2013). L'économie Algérienne face a la diversification : quelles perspectives ? Les cahiers du CREAD, (105/106), 37-62.

Brundtland, Gro Harlem, (1988). The politics of oil: a view from Norway, energy policy, 16(2), 102-109.

Dolowitz, David and Marsh, David, (2000). Learning from abroad: the role of policy transfer in contemporary policy making, governance: an international journal of policy and administration, 13(1), 5-24.

Hvidt, Martin, (2013). Economic diversification in GCC countries: Past record and future trends, the London school of economics and political science, Kuwait Foundation for the Advancement of Sciences, number 27, Kuwait.

Jackson, Randall. W (1984). An evaluation of alternative measures of regional industrial diversification, Regional Studies, 18(2), 103-112.

Larsen, E.Røed, (2005). Are rich countries immune to the resource curse ?Evidence from Norway's management of its oil riches, resources policy, 30(2), 75-86.

Malizia, E. and Ke ,Shanzi, (1993). The influence of economic diversity on Unemployment and stability, journal of regional science, 33(2), 221-235.

Marcel, Valérie and Heller, Patrick, (2012). Governance Challenges for Emerging Oil and Gas Producers, Chatham house EEDP Programme Paper: 2012/05, Chatham house, London, UK.

Onayemi, S.O and Ishola, Rufus Akintoye, (2009). Diversifying the Productive Base of Nigeria, an Econom tric Approach to the Assessment of Non-Oil Export Promotion Strategies, International Research Journal of Finance and Economics, (24), 209-222.

Passi, Marianne, (2005). Collective benchmarking of policies: an instrument for policy learning in adaptive research and innovation policy, science and public policy, 32(1), 17-27.

Ramírez-Cendrero, Juan. M and Wirth, Eszter, (2016). Is the Norwegian model exportable to combat Dutch disease , reources policy, (48), 85-96.

Siegel, Paul. B, (1995). Regional and Economic Diversity Diversification, growth and change, (26), 261-284.

Stapenhurst, Tim, (2009). The benchmarking book: a how to guide to best practice for managers and pratitioners, Butterworth-Heinmann, Elsevier, Oxford, UK.

Temmar, Hamid, (2015). L'économie de l'Algérie : les stratégies de la développement, tome 1, Offices des publications universitaires, Ben Aknoun Alger, Algérie.

Thies, Cameron. G, (2009). Conflict geography and natural resources the political economy of state predation in Africa, Polity, 41(4), 465-488.

Thurber, Mark. C et al (2011). Exporting the‘‘Norwegian Model’’:The effect of administrative design on oil sector performance, energy policy, 39(9), 5366-5378.

Tsani, Stella, (2013). Natural resources, governance and institutional quality: The role of resources funds, resources policy 38(2), 181-195.

UN, (2010). Economic diversification in Africa, a review of selected countries, A joint study by the United Nations Office of the Special Adviser on Africa and the NEPAD-OECD Africa Investment Initiative, office of the special adviser on Africa, New York, USA.

Wagner, John. E and Deller, Steven. C, (1993). A Measure of Economic Diversity :an input-output approach, Wisconsin University staff paper number CCED 937, Wisconsin University, Madison, Wisconsin, USA.

Wagner, John. E and Deller, Steven. C, (1998). Measuring the Effects of Economic Diversity on Growth and Stability, Land Economics, 70(4), 541-556.

Wagner, John. E, (2000). Regional economic diversity: an action concept or state of confusion, the journal of regional analysis and policy, 30(2), 1-22.

WEF, (2016). Global competitiveness report 2015-2016, World Economic Forum, Geneva, Switzerland.

Wiig, Arne and Kolstad Ivar, (2012). If diversification is good, why don't countries diversify more? The political economy of diversification in resources-rich countries, energy policy, (40), 196-203.

Wireman, Terry, (2004). Benchmarking best practice in maintenance management, industrial Press Inc, New York, USA.

World Bank, (2016). World governance indicator: country data report for Algeria 1996-2014, Washington DC, USA.

Zairi, Mohamed, (1998). Effective management of benchmarking projects: practical guidelines and examples of best practices, Butterworth-Heinmann, Elsevier, London, UK.